بسم الله الرحمن الرحيم

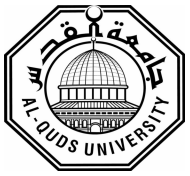

المؤتمر العلمي الأول

لكلية القرآن والدراسات الإسلامية

٢٩/ جمادى الآخرة/ ١٤٣٥هـ الموافق ٢٩/ نيسان / ٢٠١٤م

تحت عنوان:

﴿التفسير بين الأصالة والمعاصرة﴾

بحث بعنوان:

﴿جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم﴾

إعداد

الدكتور حاتم جلال التميمي

كلية القرآن والدراسات الإسلامية

جامعة القدس – فلسطين

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم النبيين وسيد الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعي منواله إلى يوم الدين.

أما بعد... فهذه مشاركة متواضعة في المؤتمر العلمي الأول الذي تعقده كلية القرآن والدراسات الإسلامية بجامعة القدس، عنونت لها «**جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم**»، وهي لعمري جنايات أيُّ جناياتٍ؛ تصل في جلها إلى الكفر والإلحاد في آيات القرآن الكريم، ولا يزالون يكيدون لهذا الكتاب العظيم، ويمكرون مكراً كبَّاراً، ولكن هيهات هيهات؛ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]، كم رَامَ أقوامٌ أن يكيدوا لهذا الكتاب العظيم فانقلبوا خائبين؟ كم حاول أقوام أن يُحَرِّفُوا كَلِمَهُ وآيَهُ فارتدوا على أدبارهم خاسرين؟ وهؤلاء الحداثيون ما هم إلا نسخةٌ جديدةٌ من هؤلاء الماكرين الكائدين لهذا الكتاب العظيم، وسيصيبهم سيئاتُ ما مكروا وما هم بمعجزين.

أسباب اختيار الموضوع

أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع:

١. هيمنةُ الفكرِ الحداثيِّ على كثيرٍ من بلاد المسلمين، وتَحَكُّمُهُ بالمفاهيمِ الدينيَّة، بما أَدَّى إلى اختلالِ الفهمِ الصحيحِ للدِّينِ لدى شريحةٍ كبيرةٍ من الناس.

٢. انخداع كثير من المسلمين الطيبين بالفكر الحداثيِّ، والسيرُ في ركابه، سواءٌ بقصدٍ أو بغير قصدٍ.

٣. تَسَرُّبُ الْفِكْرِ الحَدَاثِيِّ إلى المناهجِ المدرسيَّةِ والجامعيَّةِ، وانطلاءُ مكره على شرائح كبيرة من المثقفين.

٤. تَغَلْغُلُ كثيرٍ من شعاراتِ الحداثةِ ومصطلحاتِها في حياةِ المسلمين، وترددُهم لها من دون معرفة حقيقتها، وانخداعُ بعضِهم ببريقها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يظنُّ كثيرٌ من النَّاس أن مصطلح «الحداثة» مصطلح إيجابي، وأن الحداثة أمر مطلوب في حياة الناس اليوم، وأنها من لوازم التطور والتقدم، وترك الجمود والتحجر. ولكن هؤلاء لم ينتبهوا إلى أن وراء هذا المصطلح

ما وراءه. وَمِنَ المفترض أن تجيبَ هذه الدراسةُ عن سؤالٍ رئيسٍ؛ وهو: ما أَبْرَزُ الجرائمِ والجناياتِ التي ارتكبتها الحداثةُ في حقِّ القرآنِ الكريمِ؟

أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١. أنه يتعلق بالدفاع عن أنقى وأطهر كتاب عرفته البشرية؛ القرآن الكريم.

٢. أنه يأتي في وقت عَرْبَدَتْ فيه الحداثةُ وانتفشتْ؛ تحت حمايةِ العلمانيةِ وسلطتها.

٣. أنه يمهد لمزيد من الدراسات والأبحاث التي يجبُ أن تكشفَ زيفَ الحداثةِ.

أهداف الدراسة

أبرز أهداف هذه الدراسة هي:

١. بيانُ الجرائمِ والجناياتِ التي ارتكبها الحداثيون في حقِّ القرآنِ الكريمِ.

٢. كشفُ مساوئ الحداثة وفضحُها وإثباتُ زيفها؛ حتى يكون المسلمون على بيِّنة منها ومن مفسادها فيحذروها.

٣. استنهاض الهمم من أجل الدفاع عن القرآن الكريم من كل محاولات التشويه التي يتعرض لها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة أصالة المنهج التاريخي؛ وذلك بتتبع كتب الحَدَاثِيِّينَ ومقالاتهم؛ وصولاً إلى أقوالهم في القرآن الكريم، ثم تدوين تلك الأقوال، وبيان ما فيها من جنايات على القرآن الكريم باتباع المنهج الوصفيِّ. ولم يَرُدَّ الباحث على تلك الجنايات؛ لأنَّ بطلانَها معلومٌ من الدِّينِ بالضَّرورةِ، وفسادها وعوارها يدركه الصغيرُ والكبيرُ، والأعمى والبصيرُ.

خطة البحث

جاءت هذه الدراسة في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثمانية مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة وفيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهداف الدراسة، ومنهجيتها، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بمعنى الحداثة وأبرز أفكارها.

المبحث الأول: تشكيك الحَدَاثِيِّينَ في القرآن الكريم، وقولهم بتحريفه أو بشريته.

المبحث الثاني: زعمهم أن القرآن الكريم أساطير.

المبحث الثالث: إخضاع القرآن الكريم لمحك النقد التاريخي.

المبحث الرابع: زعمهم أن القرآن الكريم غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن (التاريخانية).

المبحث الخامس: وصف أحكام القرآن الكريم بأوصاف غير لائقة.

المبحث السادس: إنكار التفسير النبوي للقرآن الكريم.

المبحث السابع: تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه نص أدبي قابل للنقد.

المبحث الثامن: ردهم الحدود الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة أو تحريفها.

***

تمهيد: معنى الحداثة وأبرز أفكارها

تدور مشتقات مادة (حدث) حول معنى واحد؛ وهو كون الشيء بعد أنْ لمْ يكن[١]. والمُحدَث: ما أوجد بعد أن لم يكن[٢]. والشَّبَاب: الحداثة[٣]. وكل فتى من الناس والدواب والإبل حدث[٤].

وعليه فأصل معنى الحداثة محمودٌ، وليس فيه أيُّ معنىً مذمومٌ .

وقد اخْتُلِفَ في المعنى الاصطلاحيِّ للحداثة اختلافاً كثيراً جدّاً، خاصة أصحاب الاتجاه الحداثي من العرب؛ فإنهم لم يتَّفقوا على تعريف محدَّدٍ للحداثة، ولا على موقفٍ فكريٍّ معيَّن، لذلك يرى الكثيرُ منهم أنه ليست هناك حداثةٌ واحدةٌ؛ بل حداثاتٌ، كما أن بعضهم يعترفُ بالعجزِ عن إيجادِ مفهومٍ نظريٍّ للحداثةِ، ويرون أنه لا سبيل إلى ذلك.

---

(١) **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس ٢/ ٣٦، مادة (حدث).

(٢) **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصفهاني، ص: ٢٢٢، مادة (حدث).

(٣) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري ١/ ١٥١، مادة (شبب).

(٤) **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده ٣/ ٢٥٣، مادة (حدث).

ومن التعريفات التي قيلت في الحداثة أنها: التصور الجديد للحياة. وقيل: الاتساق مع العصر والضرورة والحاجة. وقبل: الانقطاع المعرفي عن القديم. وقيل: إنها حالة وعي متغير، يبدأ بالشك فيما هو قائم. وقيل غير ذلك[1].

وكلُّ تعريفٍ من تلك التعريفات ينظرُ إلى الحداثةِ من زاويةٍ معيَّنةٍ. وإذا ما نظرنا إليها من الزاويةِ الأقربِ إلى موضوعِ بحثِنا فإنَّ أقربَ تعريفٍ للحداثةِ هو: **محاولةُ إعادةِ فهمِ الإسلامِ فهماً جديداً لا يعتمدُ على المدلولِ اللُّغَوِيِّ الْمُتَوَاتِرِ لِلنَّصِّ القرآنيِّ؛ بَلْ على ما تَحْمِلُهُ اللُّغَةُ من رُمُوزٍ تَتَّسِمُ بِالنِّسْبِيَّةِ، تَنْزِعُ عن النَّصِ الْقُرْآنِيِّ صِفَةَ الْقَدَاسَةِ، وَتَتَعَامَلُ مَعَهُ كَنَصٍّ أدبيٍّ تاريخيٍّ قَابِلٍ لِلنَّقْدِ في نَفْسِهِ**[2]. وبهذا التعريف يكون معنى الحداثة سلبياً، وغير مُرَحَّبٍ به عند المسلمين الذين لم تخدعهم الحداثةُ ببريقها.

ومن الملاحظ أنَّ كثيراً من العلمانيين، وأصحاب الاتجاهات المنحرفة، قد برعوا في ركوب موجات التغيير واستغلالها. ومن ذلك لفظ «الحداثة»؛ فقد اختطفوه، واستغلوه، وألبسوه لباسهم الفكري، وحاولوا أن يجتازوا به ساحةَ الأدبِ إلى ساحةِ الفكرِ والعقيدةِ.

وقد كان هذا المصطلح في أصله دعوةً إلى التجديد في الأدب، ولا يتضمن بالضرورة الثورة على المعتقدات السائدة، ولهذا فإن «الحَدَاثِيِّينَ» في الغرب ينتمون إلى اتجاهات فكريةٍ مختلفةٍ. ولكن أولئك الذين حاولوا أن يستغلوا هذا المصطلحَ ويحتكروه يُصِرُّون على أن يحملوه ما يريدون من معان فكرية، بل إنهم حاولوا ان يوجدوا رباطاً وثيقاً بين التجديد في الأدب والثورة على المعتقدات؛ حتى أصبح الكثيرُ من الأدبِ الذي يحمل السماتِ الفنيةَ للحداثةِ يَتَضَمَّنُ أموراً مُنْكَرَةً تصل إلى حد الكفر الصريح بالله عَزَّ وَجَلَّ، وكأنهم يريدون بذلك أن يحتكروا لأنفسهم ولمذاهبهم كل شعار جذَّاب؛ كالتقدميَّة، والحَدَاثَة، والاستنارة، والوعي، وأن ينعتوا مخالفيهم بكل نعتٍ رديءٍ؛ كالتخلُّفِ، والجمودِ، والرَّجعيَّة. وبهذا يتبين أن أصحاب الأفكار المنحرفة من الذين تلقفوا مصطلح الحداثة لم يقتصروا على احتكار الاسم؛ بل حاولوا أن يحتكروا المسمى أيضاً. ولذلك فإنه يجب أن يُحَرَّرَ لفظ الحداثة مما ربطه به المارقون من أفكارٍ، ولا ينبغي التسليمُ لهم بذلك؛ بل ينبغي تسميةُ المنحَرِفِ بالاسمِ الذي يليقُ به، كما كان السَّلَفُ يُسَمُّونَ أمثالّ هؤلاء **بالزنادقة**

---

(١) تنظر هذه التعريفات وغيرها في: **المُحَصَّل في فلسفة الحداثة**، عليّ عبد الله العمري، ص ١١ - ١٦.

(٢) **المُحَصَّل في فلسفة الحداثة**، ص ١٧ - ١٨.

والمارقين[1].

وهذه هي حقيقة الحداثة كما يعترف بذلك أصحابها، بعيداً عن مواربات الحَدَاثِيِّينَ العرب، الذين ربما لا يعرفون معنى الحداثة؛ لأنَّهم مُجَرَّدُ أَدَوَاتٍ سُخِّرَتْ للنيل من الإسلام: قرآناً، وعقيدةً، ونظاماً.

فالتغييرات التي تشهدها المجتمعاتُ تشبهُ هزَّاتٍ حضاريةً تَحْدُثُ بِصُورَةٍ مُنْتَظَمَةٍ في تاريخ الفنِّ والأدبِ والفِكْرِ، وبعض تلك الهزَّاتِ يكون بسيطاً ليست له آثارٌ ملحوظةٌ. وبعضها يكون متوسطاً تكون له آثارٌ كبيرةٌ، وتحوُّلاتٌ عميقةٌ. وبعضها يكون مدمراً كاسحاً، يُقَوِّضُ مساحاتٍ واسعةً من البناء الحضاريِّ والفكريِّ، ويَتْرُكُهَا أنقاضاً. والحداثةُ هي من قبيلِ هذه الهزَّاتِ المدمرةِ، التي لا بُدَّ أن تشملَ الأمورَ الدينيةَ، والقِيَمَ الأخلاقيةَ، بل هي المعنيَّة بالتحديث في الدرجةِ الأولى، أَمَّا الأَدَبُ والْفَنُّ فما هما إلا لباسٌ تَتَسَتَّرُ به هزَّاتُ الحداثةِ المدمرةُ، وهذه هي اعترافات الغربيِّين عن الحداثةِ[2].

وأما الحداثةُ في عالمنا العربيِّ فهي تمتازُ على ما سبق بأنَّها ثورةٌ باطنيَّةٌ جديدةٌ، تحملُ أفكاراً كأفكارِ الزَّنَادِقَةِ القُدَامَى والْقَرَامِطَةِ، مُتَمَرِّدَةٌ على كلِّ نظامٍ وقاعدةٍ وقانونٍ، ترمي إلى هدمِ الضوابطِ والحدودِ والقيمِ والقواعدِ، وبشكل أساسيٍّ ما كان منها قائماً على دينِ الإسلامِ؛ تَسِيرُ على غير هدىً ولا بصيرةٍ ولا وعيٍ؛ لأنَّ رموزَها وأصحابَها ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

والمتتبع للحداثة العربية يرى مقدار الآثار الهدامة التي دعت إليها ونادت بها؛ ومن ذلك[3]:

١. إحياء الوثنيات القديمة، وخير مثال عليه تمجيد «**أدونيس**» وتقديره الوافر لفكر أبي نواس، واهتمامه بفكر الملاحدة وأصحاب نظرية وحدة الوجود والحلول والاتحاد وإعادة إحيائها من جديد.

٢. تحطيم الفصحى لغة القرآن؛ أملاً منهم في أنَّ تحطيمها سيفسح الطريق أمام تفرق الوحدة القرآنية الإسلامية الجامعة.

---

(١) **حول التجديد في الأدب ومفهوم الحداثة**، عبد الله الخلف، مجلة البيان، العدد ٤٥، ص ٧٠.

(٢) **الحداثة**، جيمس ماكفارلن ومالكم برادبري، ص ١٤. نقلاً عن: **(الحداثة في العالم العربي، دراسة عقدية)**، للباحث: محمد بن عبد العزيز العلي، رسالة دكتوراه قدمت لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤١٥هـ.

(٣) **الحداثة**، أنور الجندي ، مجلة منار الإسلام الإماراتية، عدد ربيع الأول، ١٤٠٦هـ.

٣. مهاجمة منهج الثبات والقيم.

٤. الدعوة إلى نشر «الحرية»، وهي عند الحَدَاثِيِّينَ: التَّحَلُّلُ من كلِّ قيدٍ دينيٍّ أو اجتماعيٍّ أو نظاميٍّ أو قانونيٍّ.

وبالجملة فإن الحداثة أيدلوجية مناهضة للإسلام، والأخلاق، وهي تقوم على التشكيك في القرآن الكريم وما يتصل به؛ من التفسير، وأسباب النزول، وغير ذلك.

ويبقى السؤال بعد كلِّ هذا: لماذا يلجأ الحداثيون إلى بثِّ سُمُومِهِمْ في خفاءٍ لمحاربة القرآن الكريم؟ لماذا لا يُعلِنُونَها حَرْباً على القرآنِ الكريمِ؟

والجوابُ هو ذاتُ الجوابِ عن تَسَتُّرِ المنافقين واختبائهم تحت أقنعة النفاق؛ فهذا أيسر عليهم في بثِّ أفكارهم ودسِّها إلى المسلمين في خفاءٍ؛ إذ لو أعلن الحداثيون عِدَاءَهم للقرآن والكيد له، وجاهروا بذلك لم يستمع أحدٌ لدعواهم؛ وكيف يستجيب المسلمون لمُلْحِدٍ مجاهرٍ بإلحاده؟ ولكنه حينما يَتَسَتَّرُ بستارٍ باطنيٍّ، وَيَبُثُّ أفكاره وهو يزعمُ أنه يُريدُ النصحَ للقرآنِ، وأنه مُسْلِمٌ واسمه «أحمد»، أو «محمد»، أو «عبد الله»، لا بدَّ أنْ ينخدعَ به فريقٌ من المسلمين، ويصدقوا دعواه، ويسقطوا في شَرَكِهِ. وهذا ما حصل فعلاً؛ فقد خُدع كثيرٌ من المسلمين بدعاوى الحداثة وانساقوا وراءها بحسن نيَّةٍ، وأخذوا يرددون شعارات الحَدَاثِيِّينَ دون معرفة بما يبطنه الحداثيون وراءها؛ فانتشرت دعاوى «الإبداع»، و«التطوير»، و«التنوير»... إلخ، وكلُّها من شعاراتِ الحَدَاثِيِّينَ، وأساليبهم في تضليل المسلمين، وصدِّهم عن دينهم.

ألا فليتنبه أصحاب النوايا الطيبة من المسلمين إلى مخططات الحداثةِ ومَكْرِهَا، وليستيقظوا من غفلتهم؛ فإن الحَدَاثِيِّينَ لا يريدون لهم ولدينهم وقرآنهم خيراً.

وجميع ما سبق قوله عن «الحداثة» ينطبق على «ما بعد الحداثة»، وينطبق على «بعد ما بعد الحداثة»؛ فكلها أفكار خرجت من جحرٍ واحدٍ، وكلها في الكيد للإسلام وللقرآن سواء، ولذا فقد جاء التعبير في هذه الدراسة جميعها بلفظ «الحداثة»، وهو يشملها وأخواتِها، وكل ما كان على شاكلتها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: تشكيك الحَدَاثِيِّينَ في القرآن الكريم، وقولهم بتحريفه أو بشريته

القرآن الكريم هو أصل دين الإسلام وقطبه الذي يدور عليه، فإذا أمكن التشكيك فيه فقد انهدم دين الإسلام من جذوره. ولعل هذا ما يرمي إليه الملاحدة ومن ضمنهم الحداثيون؛ يلبسون الأمر ويخلطون على العوام وأشباه المثقفين أمر ثبوت القرآن الكريم؛ وأن هذا القرآن الكريم الذي بأيدينا ليس هو تماماً القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى؛ بل طرأ عليه التحريف بأشكاله المختلفة: الزيادة، والنقصان، والتبديل،..... إلخ.

وفي هذا الشأن يقرر الحداثيون أنَّ التحريف بأشكاله كافةً قد اعترى نصَّ القرآن الكريم، يقول محمد أركون: "ينبغي القيامُ بنقدٍ تاريخيٍّ؛ **لتحديد أنواع الخلط والحذف والإضافة والمغالطات التاريخية التي أحدثتها الروايات القرآنية** بالقياس إلى معطيات التاريخ الواقعي المحسوس"[1].

ومما يقرره أركون أيضاً أنَّ القرآن الكريم لم يصلنا بِسَنَدٍ مقطوعِ الصِّحَّةِ؛ لأنَّ القرآن لم يُكتب كلُّه في حياةِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم؛ بل كُتب بعض الآيات، ثم اسْتُكْمِلَ العملُ في كتابة القرآن فيما بعد[2]. وهي مغالطةٌ واضحةٌ، وكذبٌ مفضوحٌ، ولست إخال الحَدَاثِيِّينَ يجهلون حقيقة تدوين القرآن الكريم؛ وأنه كتب كاملاً في الرقاع واللخاف والأكتاف بين يديْ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الذي حدث بعد وفاته إنما في الجمع الذي قام به أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ونسخ المصاحف الذي قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه. ولكن الحَدَاثِيِّينَ يبغونها عِوَجاً، ويُحَرِّفُونَ الكلم من بعد مواضعه.

ومن عجبٍ أن يَتَبَجَّحَ الحداثيون بانتهاج المناهج العقلية في التفكير في الوقت الذي هم أبعد ما يكونون عنها، استمع إلى صنمٍ من أصنامهم وهو يتحدث عن نسخ عثمان بن عفان رضي الله عنه للمصاحف: **"راح الخليفة الثالث عثمان (أحد أعضاء العائلة المعادية لعائلة النبي) يتخذ قراراً نهائياً بتجميع مختلف الأجزاء المكتوبة سابقاً والشهادات الشفهية التي أمكن التقاطها من أفواه الصحابة الأُوَل. أدى هذا التجميع عام ٦٥٦م إلى تشكيلِ نصٍّ مُتَكَامِلٍ، فُرِضَ نهائياً بصفته المصحفَ الحقيقيَّ لكلِّ كلامِ الله كما قد أُوحيَ إلى**

---

(١) **الفكر الإسلامي قراءة علمية**، محمد أركون، ص٢٠٣.

(٢) **الفكر الإسلامي نقد واجتهاد**، محمد أركون، ص٨٥-٨٦.

مُحَمَّدٍ. رفض الخلفاء اللاحقون كل الشهادات الأخرى التي ترى تأكيد نفسها؛ مما أدى إلى استحالةِ أيِّ تعديلٍ مُمكِنٍ للنصِّ المُشَكَّلِ في ظِلِّ عثمان"[1].

وفي هذا الكلام ما فيه من المغالطات، وقلب الحقائق وعكسها، ما لا يخفى على ذي مسكة من عقل. وهو كلام ينادي على صاحبه بالجهل الفاضح، وفيه جناياتٌ متراكبةٌ:

- اتهام عثمان رضي الله عنه بالجبروت والسطوة والتسلط "فُرِضَ نهائياً بصفته المصحفَ الحقيقيَّ لكلِّ كلامِ الله".
- اتهام عثمان بتزوير القرآن الكريم، والانتقاص منه، وحذف أشياء منه، وتقديمه للناس على أنه "**المصحفُ الحقيقيُّ لكلِّ كلامِ اللهِ كما قد أُوحيَ إلى مُحَمَّدٍ**".
- الاتهام الضمنيُّ لأمة الإسلام بقبول التزوير والإقرار به؛ حيث إنهم رضوا بما قام به عثمان وسكتوا عنه، فكانوا مؤيدين له فيما فعل.
- الدافع لعثمان رضي الله عنه في تزوير القرآن الكريم والحذف منه هو: العصبيَّةُ القبليَّةُ، وكونه من العائلة المعادية لعائلة النبي محمد صلى الله عليه وسلم!!
- ضياع كمٍّ غير محدد من القرآن الكريم، "والشهادات الشفهية التي أمكن التقاطها"، ويفهم من هذا أن هناك أشياء غيرها ضاعت فلم يمكن التقاطها.

وبعد إثارة هذه الشكوك حول كتابة القرآن الكريم وجمعه، سواء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أو في عهد خلفائه فإن من الحَدَاثِيِّينَ من يطالب بمهمةٍ عاجلةٍ تتطلبها المراجعةُ النقديَّةُ للنصِّ القرآنيِّ، فيقول محمد أركون: "ينبغي أولاً إعادةُ كتابةِ قصَّةِ تشكُّلِ هذا النصِّ بشكلٍ جديدٍ كليّاً؛ أي نقد القصة الرسمية للتشكيل التي رسخها التراث المنقول نقداً جذرياً. هذا يتطلب مِنَّا الرُّجُوعَ إلى كل الوثائق التاريخية التي أتيح لها أن تصلنا سواء كانت ذاتَ أصلٍ شيعيٍّ، أم خارجيٍّ، أم سنيٍّ. هكذا نتجنَّبُ كلَّ حَذْفٍ تيولوجي لطرفٍ ضدَّ آخرَ. المُهِمُّ عندئذٍ هو التَّأَكُّدُ من صحةِ الوثائقِ المستخدمةِ. بعدها نواجه ليس مسألة إعادة

---

(١) **تاريخية الفكر الإسلامي**، ص ٢٨٨.

قراءة هذه الوثائق فحسب، وإنما أيضاً محاولة البحث عن وثائق أخرى ممكنة الوجود كوثائق البحر الميت"[1].

وفي تصريح فاضح يقرر **أركون** أن المسلمين أخفوا قسماً كبيراً من القرآن الكريم؛ **وأن الظروف السياسية هي التي جعلتهم يحافظون فقط على قرآن واحد ويتركون ما عداه**[2].

فما هي هذه الظرف التي يدَّعيها الحداثيون؟ وأي قرآن هو الذي حافظوا عليه؟ وأيُّ قرآن هو الذي لم يحافظوا عليه؟

وأما رأسُ الحداثة ومبتدعُها وعميدُها **طه حسين** فإنه يشكك في كون القرآن الكريم من عند الله تعالى؛ إذ يقول: "ليس يعنيني هنا أن يكونَ القرآن الكريم قد تأثَّرَ بِشِعْرِ أميَّةَ بنِ أبي الصلت أو لا يكون". ثم يقول: "لِمَ لا يكون أمية بن أبي الصلت قد أخذ من النبي صلى الله عليه وسلم **طالما أن مصادر أمية ومحمد واحدة؛ وهي قصص اليهود والنصارى**"[3].

والناظرُ في ادِّعاءِ الحَدَاثِيِّينَ بشريةَ القرآنِ يرى بوضوح أنها ذات الدعوى التي أطلقها كفار قريش، تعود الآن في ثوبٍ عصريٍّ مُعَقَّدٍ، بينما كانت تطرح في الماضي بشكلٍ ساذجٍ بسيطٍ.

المبحث الثاني: زعمهم أن القرآن الكريم أساطير

وهذه جناية من جناياتهم على القرآن الكريم؛ ففي الوقت الذي ينزه الله تعالى كتابه الكريم عن أن يكون أساطير، ويتوعد من يصفونه بذلك بحمل أوزارهم وأوزار من يضلونهم بهذا القول لا يتورع الحداثيون عن وصف القرآن الكريم بأنه «أساطير»!! ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ* لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٤، ٢٥].

ومن أقوال الحَدَاثِيِّينَ في هذا الشأن قولُ عميد الحَدَاثِيِّينَ **طه حسين** إن قصة إبراهيم وإسماعيل -عليهما السلام- وهجرتهما إلى مكة أسطورةٌ لفَّقها العرب بعامة، وقريش بخاصة؛ ليحتالوا بها على من عندهم من

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) **الفكر الإسلامي نقد واجتهاد**، محمد أركون، ص ٨٦.

(٣) **في الأدب الجاهلي**، طه حسين، ص ١٤٥، ١٤٧.

فرس وروم؛ ليؤكدوا أن لهم أصلاً قديماً يرتبط بتأسيس إبراهيم وإسماعيل للكعبة، **ثم جاء القرآن فصدَّق هذه الأسطورة؛ ليحتال على اليهود ليؤلف قلوبهم**؛ إذ مرجعهم إبراهيم جميعاً[١].

ويقرر **محمد أركون** أنَّ أصلَ نظرية الحَدَاثِيِّينَ في المعرفة أنَّ: الحُجَّةَ والشَّرْعِيَّةَ إنَّمَا هِيَ لِلْحَادِثِ الْمُتَغَيِّرِ، وأنَّ الثَّابتَ لا حجةَ فيه، ولا شرعيَّةَ له؛ بل هو أسطوريٌّ، يحملُ الخرافةَ في بنيته وأهدافه، كما تحملُ الأسطورةُ الخرافةَ في بنيتها وأهدافها[٢].

ويقول **محمد أركون** أيضاً: "إن الحكايات التوراتية والخطاب القرآني هما نموذجان رائعان من نماذج التعبير الميثي"[٣]. وكلمة «الميثي» استعملها أركون بكثرةٍ في كتبه، وهي منقولةٌ عن الإنجليزية أو الفرنسية، ومعناها بالعربية «أسطورة»، أو «خرافة»، أو «وهم»[٤].

وأكثر من ذلك ما ذهب إليه **محمد أحمد خلف الله** في أطروحته لنيل درجة الدكتوراة (الفن القصصي في القرآن)، من **أنَّ القصصَ القرآنيَّ لم يراعِ الحقيقةَ التاريخيةَ**، وأنَّ المقصودَ منه غرضٌ فنيٌّ، **فلسنا ملزمين بتصديق حقائق هذا القصص؛ وإنما نقدر فيه الغاية الفنية**[٥]. ويقول أيضاً: "إن القصص مستمدٌّ من مصادرَ أخرى غيرِ عربيَّةٍ؛ كالتوراة، والأدب اليونانيِّ، والأدب الفارسيِّ، **وإن فيه أساطير لا أساس لها**"[٦].

وليت شعري إن لم يراعِ القرآنُ الكريمُ الحقيقةَ التاريخيَّةَ فمن يراعيها إذن؟ وإن كنَّا غير ملزمين بتصديق حقائق قصص القرآن فماذا نصدِّق إذن؟

وقد كان المتوقع من كلِّ مسلمٍ رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبالقرآن منهج حياةٍ، أن يرفض كلام خلف الله؛ لأنه **لم يراعِ الحقيقة القرآنية**، **فنحن ملزمون بتكذيبه**، وأن لا نقيم له اعتباراً ولا وزناً؛ **لأن كلامه تهريفٌ وتخريفٌ**.

---

(١) **المرجع نفسه**، ص ٣٧ - ٤١.

(٢) **الفكر العربي**، محمد أركون، ص ١٣٢-١٣٤-١٥٥-١٨٩.

(٣) **تاريخية الفكر الإسلامي**، محمد أركون، ص ٢١٠.

(٤) **قاموس المورد**، منير البعلبكي ص ٦٠٢.

(٥) **جَدَلٌ في الجامعة**، مجلة الرسالة القاهرية، العدد ٧٤١، ص ٣٨.

(٦) **مجلة الرسالة القاهرية**، العدد ٧٤١، ص ٣٨.

غير أن الحَدَاثِيِّينَ بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمنكر، وينهون عن المعروف، ويقبضون أيديهم؛ فهذا **محمد أركون** يرى أن القرآنَ عملٌ أدبيٌّ لم يُدرسْ كما يجب إلا من قِبَل ندرةٍ من النُّقَّاد، أهمهم عنده **محمد أحمد خلف الله!!** ويَتَحَسَّرُ أركون على عدمِ استمرارِ خلف الله في «نقده» الأدبيِّ للقرآنِ الكريمِ(١).

هذا الكلام أورده **خلف الله** في أطروحته لنيل الدكتوراة!! وهذا دليل بيِّنٌ على أن الحداثة قد تسربت إلى جامعاتنا ومعاقلنا العلميَّة، وأن فريقاً من المسلمين أُشْرِبَ حبَّها، وسرت في عروقه. ثم انظر كيف يتناصر الحداثيون في نشر فسادهم، ونفث سمومهم؛ فعندما قرَّر أحد المناقشين ردَّ هذه الأطروحة؛ لأن بها ما يمس الناحية الدينية، انبرى مشرف الأطروحة شيخ الحَدَاثِيِّينَ في وقته **أمين الخُولي** للدفاع عن الباطل قائلاً: إنَّه متضامنٌ مع مقدم الرسالة **في كل حرف منها**، وإنه لا ينبغي الوقوف أمام **حرية الفكر**(٢). وهكذا إذن؛ فالزندقة والإلحاد في دين الله تعالى في نظر الحَدَاثِيِّينَ «**حرية فكر**»!! وكم عاث الحداثيون في الأرضِ فساداً متسترين تحت هذا الشعار وما شابهه.

المبحث الثالث: إخضاع القرآن الكريم لمحك النقد التاريخي

وهذه أيضاً جناية من جنايات القوم على الكتاب الكريم؛ حيث يقولون: إن القرآن الكريم هو نصٌّ كأيِّ نصٍّ أدبي آخر، يجب أن يخضع لمحك النقد التاريخي؛ من أجل بيان مدى صدقه!!

وفي هذا المجال يرى الحداثيون أنَّ الزمن والواقع المعاصر هو الذي يجب أن يُحَاكَمَ إليه القرآنُ، يقول **محمد أركون**: «ينبغي القيامُ بنقدٍ تاريخيٍّ لتحديدِ أنواعِ الخلطِ، والحذفِ، والإضافةِ، والمغالطاتِ التاريخيَّةِ، التي أحدثتْها الرِّواياتُ القرآنيةُ؛ بالقياسِ إلى معطياتِ التاريخِ الواقعيِّ المحسوسِ»(٣)! وهذا القول من **محمد أركون** يستند إلى الأساس الفاسد الذي أصَّله الحداثيون من أن القرآن «ثابت»، والثابت لا حجة فيه؛ وإنما الحجة لـ«المتغير»، والتاريخ والواقع المحسوس هو المتغير في نظر أركون وغيره من الحَدَاثِيِّينَ. فالأخبار والآثار التاريخية هي الموثوقة، وأما نصوص القرآن فلا !!؟

---

(١) **فكر محمد أركون ومعالم من أفكاره**، محمد بن حامد الأحمري، مجلة البيان، العدد ٣٥، ص ٢٤.

(٢) **فكر محمد أركون ومعالم من أفكاره**، محمد بن حامد الأحمري، مجلة البيان، العدد ٣٥، ص ٢٤.

(٣) **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، محمد أركون، ص: ٢٠٣.

ومن هنا فإن **أركون** وغيره من الحَدَاثِيِّينَ يحاولون أن ينزعوا عن القرآن الكريم طابعه المقدس؛ باعتبار أن هذه القداسة إنما هي رداء تم إضفاؤه عليه عن طريق تحويله إلى "نص مثبت ومحدد في مصحف مغلق راح يُستغل... باعتباره مجموعة من الصيغ المعيارية التي تحدد المفكَّر فيه على المستوى المعرفي، وتحدد المؤسسات والقانون على المستوى السياسي والقضائي"[1].

ومن المهم جداً في هذا السياق التنبيه إلى أمر يحاول كثير من الحَدَاثِيِّينَ استغلاله لترويج أفكارهم وبث سمومهم؛ ذلكم هو مصطلح (النص)، الذين يعبِّر كثير من الحَدَاثِيِّينَ في كتاباتهم، موحين في الظاهر بأنهم إنما يلجؤون إلى مصطلح له جذور في التراث الإسلامي، والحقيقة على العكس من ذلك؛ لأن أبرز ما يميز مفهوم (النص) في الفكر الغربي هو: نزع القداسة، والتسوية بين جميع النصوص. فبعد أن ساد الاعتقاد عند الغربيين بأن التوراة والإنجيل هما من وضع البشر، أو أنهما جمعٌ وصياغةٌ بشريةٌ، حدثت حالة من التسوية بين كل النصوص، فلا فرق عندهم بين كتاب سماوي وكتاب أرضي؛ فهي جميعاً لا تحتوي مضامينَ ثابتةً، ولا تشير إلى حقائق خالدة. ومن هنا فإن مفهوم (النص) في كتابات الحَدَاثِيِّينَ التي تتحدث عن الإسلام وعن القرآن بالتحديد يتضمن كثيراً من الأفكار التي تهدم أسس القرآن الكريم، ويحوِّل كتاب الله إلى مجرد كلام بشريٍّ، تجوز عليه شتى العمليات الشكلية التي تطبق لتفسير الأعمال الأدبية وتحليلها.

المبحث الرابع: زعمهم أن القرآن الكريم غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن (التاريخانية)

بناءً على الأسس الفاسدة التي قررها الحداثيون من التشكيك في نص القرآن الكريم، وعدم الجزم بصحة نقله، وأن الحجة في «المغير» وليس «الثابت»، وغير ذلك مما قدمناه آنفاً، فإن الحَدَاثِيِّينَ يريدون الوصول إلى نتائج عدة، من ضمنها أن القرآن الكريم غير قابل للتطبيق في عصرنا الحالي، يقول محمد أركون في معرض كلامه عن الحديث النبوي الشريف: إن الحديث قد تعرض لعمليةِ الانتقاءِ والاختيارِ والحذفِ التعسفيَّةِ التي فرضت في ظل الأمويين، وأوائل العباسيين أثناء تشكيل المجموعات النصية[2] المدعوة بالصحيحة.

---

(١) **تاريخية الفكر الإسلامي**، محمد أركون، ص ٢١١.

(٢) يقصد بهذا مصنفات الحديث الشريف.

لقد حدثت عملية الانتقاء والتصفية هذه لأسباب لغوية وأدبية وتيولوجية وتاريخية[١]، ثم إن هذا الحديث، إضافة إلى الإجماع والقياس **وحتى القرآن «مبادئ غير قابلة للتطبيق**[٢]!!

وكثير من الحَدَاثِيِّينَ يُرَوِّجُونَ لتلك الفكرة تحت مصطلح «**التاريخانية**»، وخلاصة معناه عندهم: أنه يجب فهمُ الإسلامِ في حدودِ الحقبة الزمنية التي ظهر فيها، وفي ضوء البيئة الاجتماعية والثقافية التي صاحبت نشأته، ويترتب على ذلك عدم إمكانية تطبيق قواعد الإسلام ومفاهيمه على حقب زمنية لاحقة.

ومن تصريحات الحَدَاثِيِّينَ بذلك ما قاله **عبد المجيد الشرفي**: "إن الأحكام الواردة في القرآن ليست ملزمة في جميع الظروف؛ وإنما هي أحكام نزلت لحلِّ مشكلات معينة زمن النبوة، ويتعين على المسلم معرفة الحكمة فيها، وما جاءت من أجله، لا التشبث بحرفيتها، لا سيما وأن القرآن نفسه قد اضطر إلى نسخ أحكام بأخرى؛ مراعاةً لمبدإ التطور والتدرج"[٣]. وفي هذا الكلام ما فيه من التجني على القرآن وأحكامه، وواضح من خلال سرد هذا الكلام أن صاحبه لا يجهل الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم؛ بل يتجاهل.

ومن الحَدَاثِيِّينَ من يرى أن القول بـ«التاريخانية» هو أخفُّ وطأةً من القولِ برجعيةِ القرآنِ الكريمِ، يقول **هشام جعيط**: "من الأفضل هنا أن يقبل المرء فكرة أن القرآن كلام مقدس، وأنه شرع في ظروف تاريخية واجتماعية معينة، وهو ما يبعثُ في الوقتِ نفسِهِ على رفعِ كلِّ اتهامٍ بالرجعيَّةِ عنِ القرآنِ"[٤].

ولكي يتم للحداثيين ما أرادوه من إقصاء القرآن الكريم وتعطيله لجأ بعضهم إلى حيلة خبيثة؛ وهي الزعم بأن **جلَّ القرآن وأكثره له أسبابُ نزولٍ** تتصل بالبيئة، وعلى هذا فلا ينبغي للقرآن الكريم أن تتجاوز قيمه وأحكامه عصر النبوة من جهة، وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى[٥]. وعكس ما قالوه هو الصواب؛ فالآيات التي لها أسباب نزول صحيحة ثابتة قليلة جداً.

وهذه الجناية من جناياتهم يتفرع عليها فروعٌ كثيرةٌ هي في غاية الخطورة، ومنها:

---

(١) **مجلة الوحدة**، العدد ١٣، ص ٣٢.

(٢) **تاريخية الفكر الإسلامي**، محمد أركون، ص ٢٩٧.

(٣) **الإسلام والحداثة**، عبد المجيد الشرفي، الدار التونسية للنشر، ١٩٩١م.

(٤) (**تجديد الإسلام في غابة فرنسية**) **وقفة مع فكر هشام جعيط**، أحمد إبراهيم خضر، مجلة البيان العدد ١٠٢، ص ٤٦.

(٥) **إتقان البرهان**، فضل حسن عباس، ٢/ ٣٥٨. ط دار الفرقان.

** إلغاء تطبيق الحدود والقصاص؛ بحجة أنها عندما شُرعت كانت مناسبةً لذلك الزمان، وأما الآن فهي غير مناسبةٍ، يقول **محمد أبو القاسم حاج حمد** في ثنايا كلامه على قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]: "قد أراد اللهُ عبرَ هذا النصِّ أن يُطْلِعَنَا على نِسْبِيَّة التَّشْرِيعِ الْمُنَزَّلِ؛ تبعاً للحالات التاريخية، والأوضاع الاجتماعية المختلفة. إن عقوبات القطع والرجم والجلد كانت سارية المفعول في ذلك العصر التاريخي السابق على الإسلام. **إن الثابت في التشريع هو (مبدأ العقوبة) أو الجزاء؛ أما الأشكال التطبيقية لهذا المبدأ فموكولة لكل عصر حسب أوضاعه وأعرافه وقيمه**"[(١)].

** القول بتغيير بعض أحكام الشريعة الغرَّاء، خاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية من الخطبة والزواج والطلاق ونحوها. أما الموضوع الأكثر بروزاً في هذا المقام فهو الميراث، وتحديداً كون ميراث المرأة في كثيرٍ من الحالات نصف ميراث الرجل، يرى أصحاب المنهج التاريخي أن قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] لا بد أن يفسر ضمن الزمن والبيئة التي وجد فيها هذا النص؛ وهي بيئة جاهلية؛ فهو وجد في زمان كانت المرأة فيه مضطهدة، وكانت البنت فيه تدفن وهي حيةٌ، فجاء الإسلام مطالباً بإعطاء المرأة شيئاً من الحقوق، فكانت هذه المطالبة للمرأة بنصف نصيب الرجل من الميراث بمثابة طفرة وقفزة عملاقة لحقوق المرأة في ذلك الزمان. ولكن هذا النص يجب فهمه –على رأي الحَدَاثِيِّينَ– في سياقه التاريخي الذي ورد فيه، ولا يجوز اعتباره صالحاً لكل زمان؛ فالمرأة في المجتمعات الحديثة اليوم تتمتع بكافة حقوقها، وتعيش حالة المساواة مع الرجل في جميع المجالات، وعليه فإن إعطاءها نصف نصيب الرجل من الميراث ظلمٌ كبيرٌ لها[(٢)].

والناظر في هذا القول للحداثيين يرى أنهم استمدوه من أساتذتهم المستشرقين، مع شيء من التحريف والتحوير؛ فقد انتشر هذا الرأي في بدايته بين عدد من المستشرقين الغربيين الذين رأوا في الشريعة الإسلامية مجرد حالة متطورة للقانون الجاهلي السائد بين العرب آنذاك، فالشريعة الإسلامية –في نظرهم– مستمدة من النظام القبلي والأعراف الجاهلية، على الرغم من أن العرب في الجاهلية لم يورثوا النساء شيئاً. ومن مشاهير المستشرقين الذين تبنوا هذا الاتجاه: **جولدتسيهر، وولفرد سميث**. وذهب الأخير إلى أن

---

(١) **العالمية الإسلامية الثانية جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، محمد أبو القاسم حاج حمد، ٢/٤٩٦ – ٤٩٧.

(٢) **المحصل في فلسفة الحداثة**، علي العمري، ص ٦٩.

الإسلام مرّ بمراحل عديدة من التطور العقائدي والتشريعي، وعلى هذا فأحكامُ الإسلامِ لا بُدَّ من تغييرها وفقَ تَغَيُّرِ الزمانِ والظروفِ[1].

ومن أحكام القرآن الكريم التي تجنى عليها الحداثيون بجرأة عجيبة **«تعدد الزوجات»**؛ فقد نال هذا الموضوعَ ما ناله من كتاباتهم، وأكتفي هنا بنقل نصٍّ واحدٍ من نصوصهم؛ كي ندرك جميعاً مدى جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم، يقول **الطاهر الحداد**: "بعبارةٍ أدقّ وأوضح أريد أن أقول: يجبُ أن نعتبر الفرق الكبير البيِّن بَيْنَ ما **أتى به الإسلام وجاء من أجله**؛ وهو جوهره ومعناه فيبقى خالداً بخلوده؛ كعقيدة التوحيد ومكارم الأخلاق، وإقامة قسطاس العدل والمساواة بين الناس، والنفسيات الراسخة في الجاهلية قبله دون أن تكون غرضاً من أغراضه. فما يضع لها من الأحكام إقراراً لها وتعديلاً فيها باقٍ ما بقيت هي، فإذا ما ذهب ذهبت أحكامها معها. **وليس في ذهابها جميعاً ما يضرُ الإسلامَ؛ وذلك كمسائل العبيد، والإماء، وتعدد الزوجات، ونحوها مما لا يمكن اعتباره حتى كجزء من الإسلام**"[2]. كبرت كلمةً من أفواههم إن يقولون إلا كذباً، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

** ومما يتفرع عن **«التاريخانية»** الأحكامُ المتعلِّقَةُ بأهل الذمة؛ فقد زعم بعض الحَدَاثِيِّينَ أن أحكام أهل الذمة كانت لظروف خلت، وأن تطور العصر يرفضها، يقول فهمي هويدي: "أما تعبير أهل الذمة فلا نرى وجهاً للالتزام به إزاءَ متغيراتٍ حدثت، وإذا كان التعبيرُ قد استخدم في الأحاديث النبوية فإن استخدامه كان من قبيل الوصف، وليس التعريف، ويبقى هذا الوصف تاريخياً لا يشترط الإصرار عليه دائماً"[3].

المبحث الخامس: وصف أحكام القرآن الكريم بأوصاف غير لائقة

ومن جنايات الحَدَاثِيِّينَ في حق القرآن الكريم أنهم يصفونه بأوصاف غير لائقة ألبتة؛ كالجمود، والرجعية، والتخلف.... إلخ. وهي شنشنة نعرفها منهم، ومن أسيادهم من المستشرقين والمستغربين.

---

(١) **ميراث المرأة أحكام ثابتة وتأويلات متغيرة**، رقية جابر العلواني، مجلة البيان، العدد **١٩٥**، ص **١٠١**.

(٢) **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، الطاهر الحداد، ص **٢٢-٢٣**، **١٩٧٢**م.

(٣) **مواطنون لا ذميون**، فهمي هويدي، ص **١٢٤ - ١٢٥**، دار الشروق.

ومن ذلك ما قال **محمد أحمد خلف الله** من أنه يعجب "من **الجامدين** الذين يتمسكون بتلك **المعايير البالية لمجرد أنها وردت في القرآن والسنة**"(١).

ومن أوصافهم للقرآن الكريم أيضاً أنه ليس إلا كتاباً أدبياً لا ينبغي أن يكون له أثرٌ ولا تطبيق في واقع الناس وحياتهم، ومن ذلك ما قاله محمد أركون: "إن القرآن -كما الأناجيل- ليس إلا مجازاتٍ عاليةً، تتكلم عن الوضع البشري. إن هذه المجازات لا يمكن أن تكون قانوناً واضحاً، أما الوهم الكبير فهو اعتقاد الناس بإمكانية تحويل هذه التعابير المجازية إلى قانونٍ شغَّالٍ وفعَّالٍ ومبادئَ محدودةٍ تُطَبَّقُ على كلِّ الحالاتِ وفي كلِّ الظروفِ"(٢).

ويرى «الشيخ» **علي عبد الرازق** في خضمِّ حديثه عن شهر رمضان أنَّ القرآنَ حَمَلَ النَّاسَ على الضرر؛ بَلْ على المُحَالِ(٣).

المبحث السادس: إنكار التفسير النبوي للقرآن الكريم

ومن جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم زعمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر أيَّ شيءٍ من القرآن الكريم؛ بحجة أن منهج الرسول صلى الله عليه وسلم هو (حاكمية كتاب) مطلق لتتوارثه الأجيال، وبناءً على ذلك فكل رواية تنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسَّر شيئاً من القرآن الكريم مردودة مرفوضةٌ(٤). وتكبر هذه الجناية وتمتد حتى تصل إلى حدٍّ لا يرى فيه الحداثيون أيَّ غضاضةٍ من يصرحوا بأنَّ المنهجَ عبر التحليلِ قدْ أصبحَ بديلاً عن النُبُوَّةِ(٥)!!

فليت شعري أيَّ منهجٍ هذا الذي يَعْنُونَ؟؟ وأيَّ نُبُوَّةٍ يَقْصِدُونَ؟؟ وليت شعري ماذا يقولُ هؤلاء المُهَرْطِقُونَ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

---

(١) **موقف العصرانيين من الفقه وأصوله**، محمد حامد الناصر، مجلة البيان، العدد ١٤٦، ص ١١٢.

(٢) **تاريخية الفكر الإسلامي**، محمد أركون، ص٢٩٩.

(٣) **المعارك الأدبية**، أنور الجندي، ص: ٣٤٤، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤) **العالمية الإسلامية الثانية جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، محمد أبو القاسم حاج حمد، ١/ ٦٦.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٤٩٣.

والحق أن إنكارهم التفسير النبوي للقرآن الكريم هو حيلةٌ ومكيدةٌ؛ فهم ما قالوا ذلك إلا ليفسحوا المجال لأنفسهم ولأضرابهم أن يتقوَّلوا في القرآن ما يشاؤون، دون صادٍّ يصدهم، أو رادٍّ يردهم. وهم بذلك يخطون خطوة في غاية من التجرُّؤِ في مجال التفاسير المنحرفة للقرآن الكريم؛ فهم لا يرفضون تفسير الصحابة والتابعين للقرآن الكريم؛ بل امتد الأمر بهم ليرفضوا تفسير النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث السابع: تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه نص أدبي قابل للنقد

ومن جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم تعاملهم معه على أنه نص أدبي كبقية النصوص الأدبية؛ أي أنه قابل للنقد، وللقبول أو الرد؛ كما هو الحال مع أي نص أدبي من نُصوص البشر.

وأقوالهم في هذا كثيرة شهيرة، ومنها ما قاله محمد أركون: "إن المعطيات الخارقة للطبيعة، **والحكايات الأُسطورية القرآنية سوف تُتلقَّى بصفتها تعابير أدبية**"(١).

ومن الحَدَاثِيِّينَ الذين حملوا على عاتقهم هذه المهمة **حسن حنفي**، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة؛ دعا **حسن حنفي إلى إخضاع القرآن للنقد وللمنهج النقدي**، مثلما فعل الفيلسوف اليهودي (باروخ اسبينوزا) مع التوراة والإنجيل. وقد رفض **حسن حنفي** تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] بأنه تكفُّلٌ من الله تعالى بحفظ نص القرآن الكريم، متهماً من يفسرون الآية بذلك أن نظرتهم (لاهوتية صرفة تهرب من النقد، وتلجأ للسلطة الإلهية)(٢).

ومن أقوال الحداثيين في هذا المقام قولُ **زكي مبارك**: "وليس في اللغة العربية كتاب منثور شغل به النقاد غير القرآن. على أن شغل النقاد لم يكن عملاً فنيّاً بالمعنى الصحيح للنقد الأدبي؛ فقد كان مفروضاً في كل من يكتب عن القرآن أن يظهر عبقريته هو في إظهار ما خفي من أسرار ذلك الكتاب المجيد، وليس هذا من النقد في شيء. **وإنما النقد أن يقف الباحث أمام الأثر الأدبي موقف الممتحن للمحاسن والعيوب**"(٣).

---

(١) **الفكر الإسلامي قراءة علمية**، محمد أركون، ص ١٩١.

(٢) **الأساس الإلحادي للمفاهيم الغربية**، أحمد إبراهيم خضر، مجلة البيان، العدد ٢٢٣، ص ٢٩.

(٣) ينظر: **في كتاب (النثر الفني)**، محمد أحمد الغمراوي، مجلة الرسالة القاهرية، العدد ٥٦٣، ص ٢٠.

وقول **زكي مبارك** هذا يقترب من قول **طه حسين**: "لِمَ لا يكون من حق الناس أن يعلنوا آراءهم في هذه الكتب [يعني الكتب السماوية] من حيثُ هي موضع للبحث الفني والعلمي، بقطع النظر عن مكانتها الدينية؟"(١).

وقد طبق طه حسين نفسه نموذجاً على الآيات القرآنية يصرح فيه أن في القرآن أسلوبين مختلفين؛ أحدهما: جافٌّ، وهو مستمدٌّ من البيئة التي نزل فيها القرآن أول ما نزل في مكة؛ ففي هذا الأسلوب تهديد ووعيد وزجر. **وأسلوب آخر عندما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واتصل ببيئة اليهود**، وهو أسلوب فيه شيءٌ كثيرٌ من اللُّيُونَةِ والانطلاقِ(٢).

وفي كلامه من المواربة والمغالطة والخلط والخبط ما لا يخفى، ووالله لقد علم طه حسين قبل غيره أن هذا الكلام عاطلٌ باطلٌ، وأن هذا الرأي فاسدٌ كاسدٌ، ولكنها الحداثة تأبى إلا اعوجاجاً.

المبحث الثامن: ردهم الحدود الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة أو تحريفها

ومن جنايات الحَدَاثِيِّينَ على القرآن الكريم ردهم الحدود الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة؛ مواكبةً للحضارة الغربية، وسيراً تحت ركابها.

وفي هذا يقول **هشام جعيط**: "ينبغي على البلدان المتخلفة اللحاق في ميدان التشريع بالبلدان المتطورة، وأن يتوقف العمل بالتشريع غير الملائم القاسي المعروف بإقامة الحدود، وعلى القضاء الجنائي أن يعمل حيثما كان بالمبادئ العالمية لعصرنا"(٣). ويقول أيضاً: "ينبغي أن يركز الجهد على ميدان قانون الأحوال الشخصية الشاسع، والذي ما زال خاضعاً **لصيغة عتيقة وتنصيعات قرآنية**، فينبغي تخليص ما يعرف بقوانين الميراث وتشريع الزواج وحتى التشريع الجنسي من عبء الفقه، وإخضاعه لمقولات العقل العالمي، وأن تضمن للمرأة المساواة في حقوق الإرث، وأن يقع العدول عن تعدد الزوجات، ويرتبط بهذه الأمور تدخل العقلنة في تشريع المواريث"(٤).

---

(١) **في الصيف**، طه حسين، ص ١٧.

(٢) **محاكمة فكر طه حسين**، أنور الجندي، ص ١٦٧.

(٣) **تجديد الإسلام في غابة فرنسية وقفة مع فكر هشام جعيط**، أحمد إبراهيم خضر، مجلة البيان، العدد ١٠٢، ص ٤٦.

(٤) المرجع نفسه.

ويقول **أبو القاسم حاج حمد** معقباً على تطبيق النبي صلى الله عليه وسلم للعقوبات الشرعية؛ كقطع اليد، وجلد الزاني: "فلا يمكن أن تكون شرعة القرآن هي شرعة (التخفيف والرحمة)، ثم تستجيب لروايات تنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تطبيق شرعة (الإصر والأغلال)، فإذا استجبنا لذلك فإن المسألة ستنتهي لما هو أخطر؛ فالقول بأن الرسول قد طبق شرعة الإصر والأغلال فذاك يعني أنه أي الرسول ليس هو النبي الأمي المبشَّر به في سورة الأعراف(١)؛ والذي من علائمه أنه يضع عن معتنقي الديانات السابقة شرعة الإصر والأغلال، ويتحول بالدين نحو الخطاب العالمي"(٢).

وعجباً لأمر هذا الحداثي!! كيف فطن إلى آية الأعراف ولم يفطن لآية التوبة [٢٩]: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ أليست قرآناً؟؟

ثم ما سرُّ هذا الحنوِّ الزائد على معتنقي الديانات السابقة؟ إنها سمة الحداثة ومستلزماتها، تختار ما يرضي أسيادها ولو كان على حساب حذف آيات من كتاب الله تعالى، وإلغاء سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وبعض من لم من تبلغ به الجرأة إلى القول بردِّ الحدودِ لجأ إلى تحريف الكلم من بعد مواضعه؛ بتأويلها آيات القرآن الكريم تأويلاتٍ فاسدةً؛ كي تصبح تلك الحدود مناسبة للعصر الذي نحياه، على حدِّ زعم الحداثيِّين. ومن ذلك ما قال **عبد الله العلايلي** من أنَّ إقامةَ الحدودِ ينبغي أن لا تَتِمَّ إلا في حالِ الإصرارِ، أي: المعاودة تكراراً ومراراً؛ إذ إنَّ آخرَ الدواءِ الكيُّ. وبلغ من استهزائه بالحدود الشرعية أن قال: "**إن إنزال الحدِّ لا يتَّفِقُ مع روح القرآن** الذي جَعَلَ القِصَاصَ صيانةً للحياةِ، وإشاعةً للأمنِ العامِ، وليس لجعْلِ المُجْتَمَعِ مجموعةَ مُشَوَّهِينَ: هذا مقطوعُ اليدِ، والآخرُ مقطوعُ الرِّجْل، أو مفقوءُ العين، أو مَصْلُومُ الأُذُنِ، أو مجدوعُ الأنْفِ"(٣). ويرى **حسين أحمد أمين** أنَّ **الحجابَ "وهمٌ صنعه الفرس والأتراك، وليس في القرآن نص**

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(٢) **العالمية الإسلامية الثانية** ١/ ٦٤.

(٣) **موقف العصرانيين من الفقه وأصوله**، محمد حامد الناصر، مجلة البيان، العدد ١٤٦، ص ١١٢.

يحرم سفور المرأة أو يعاقب عليه"[1]. ويرى **أبو زيدٍ الدمنهوريُّ** أن الزانيَ والزانيَة لا يقام عليهما الحدُّ إلا أن يكونا معروفيْن بالزنا مشْتَهِرَيْنِ به، وكان من عادتهما وخلقهما؛ فهما بذلك يستحقان الجلد، وما لم يكونا كذلك فليس عليهما حدٌّ[2].

(١) المرجع نفسه.

(٢) **الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم**، محمد حسين الذهبي، ص٩٤، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٦م.

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة للتعرف على أبرز جرائم الحداثيين وجناياتهم على القرآن الكريم هذه أبرز النتائج التي اشتمل عليها هذا البحث:

١. الحداثة فكر باطني منحرف يتستر خلفه كثير من أصحاب الاتجاهات المنحرفة، وكثير من أفكار الحداثة هي كفر وإلحاد في آيات الله عز وجل. وهي تقوم على التشكيك في القرآن الكريم وما يتصل به؛ من التفسير، وأسباب النزول، وغير ذلك. وكثير من أفكار الحداثة لا يوجد فرق بينها وبين أقوال الكفرة والمشركين.

٢. هيمنةُ الفكرِ الحداثيِّ على كثيرٍ من بلاد المسلمين أَدَّتْ إلى اختلالِ الفهمِ الصحيحِ للدِّينِ لدى شريحةٍ كبيرةٍ من الناس.

٣. كثيرٌ من المسلمين الطَّيِّبين خُدعوا بالفكر الحداثيِّ، وساروا في ركابه، سواءٌ بقصدٍ أو بغير قصدٍ، ولذا فقد تَسَرَّبَ الْفِكْرُ الحَدَاثِيُّ إلى المناهجِ المدرسيَّةِ والجامعيَّةِ، وانطلى مَكْرُهُ على شَرَائِحَ كبيرةٍ من المثقفين.

٤. أصل مصطلح «الحداثة» هو دعوةٌ إلى التجديد في الأدب، ولا يتضمن بالضرورة الثورة على المعتقدات السائدة، ولذا يجب أن يُحَرَّرَ لفظ «الحداثة» مما ربطه به المارقون من أفكارٍ، ولا ينبغي التسليمُ لهم بذلك.

٥. من الآثارِ الهَدَّامَةِ الَّتِي دَعَتْ إليها الحداثةُ ونادت بها: إحياء الوثنيات القديمة، والاهتمام بفكر الملاحدة. وتحطيم الفصحى لغة القرآن، والدعوة إلى نشر «الحرية».

٦. جلُّ الحداثيين يعرفون الصواب من الخطإ، ولكنهم يأبون إلا خلط الحقائق وعكسها، وهذا واضح بيِّنٌ من خلال كتاباتهم، فهم لا يجهلون؛ بل يتجاهلون.

٧. يقول الحداثيون إنَّ التحريف بأشكاله كافةً قد اعترى نصَّ القرآن الكريم؛ كالخلط والحذف والإضافة والمغالطات التاريخية.

٨. ارتكب الحداثِيُّون جرائمَ وجناياتٍ كثيرةً في حقِّ القرآنِ الكريم، أبرزُها: تشكيك الحَدَاثِيِّينَ في القرآن الكريم، وقولهم بتحريفه أو بشريته، وزعمهم أن القرآن الكريم أساطير، وإخضاعهم

القرآن الكريم لمحك النقد التاريخي، وزعمهم أن القرآن الكريم غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن، وصفهم أحكام القرآن الكريم بأوصاف غير لائقة، وإنكارهم التفسيرَ النبويَّ للقرآن الكريم، وتعاملهم مع القرآن الكريم على أنه نص أدبي قابل للنقد، وردهم الحدود الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة أو تحريفها.

٩. ينصر بعض الحداثيين بعضاً في تقرير باطلهم، وهذا يتطلب من المسلمين التوحد في وجه الحداثة وأصحابها.

١٠. يجب الحذر من استغلال الحَدَاثِيِّينَ لمصطلح (النص)؛ لأن مقصدهم من ذلك هو نزع القداسة، وتسويته بالنصوص البشرية.

١١. كثير من الحَدَاثِيِّينَ يُرَوِّجُونَ لفكرة «التاريخانية»، وخلاصة معناها: أنه يجب فهمُ الإسلامِ في حدودِ الحقبة الزمنية التي ظهر فيها، ويترتب على ذلك عدم إمكانية تطبيق قواعد الإسلام ومفاهيمه على غير الزمان الذي نزل فيه. وبناءً على هذه الفكرة دعا الحداثيون إلى ردِّ أحكامٍ شرعيَّةٍ ثابتةٍ بنصِّ القرآن الكريم؛ كتعدد الزوجات، والحدود والقصاص، وغير ذلك.

أبرز التوصيات:

١. عقد مؤتمر خاص لبيان مواقف الحداثيين من القرآن الكريم وعلومه.

٢. دعوة عدد من طلبة الدراسات العليا في كليات الشريعة إلى الكتابة حول انحرافات الحداثيين فيما يتعلق بالقرآن الكريم وتفسيره.